

# دور البحث العلمي
# في النهوض بالعمل المصرفي


إعــداد

**أ.د.عبد الرحيم العلمي**

جامعة عبد المالك السعدي

المملكة المغربية



بحثٌ مقدَّمٌ إلى

« مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول »

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

٣١ مايو – ٣ يونيو ٢٠٠٩ م

هذا البحث يعبّر عن رأي الباحث
ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

## مستخلص البحث


يشـير واقع تزايد المصارف والمؤسسات الإسـلامية حاليا في شتى أنحاء العالم، إلى أن نظام الصيرفة الإسلامية أصبح بعد حوالي أكثر من ٣٠ عاماً من العمل الدءوب، وحضوره في سوق التعاملات المالية الدولية، قوة مالية وفكرية فلسفية متميزة على مستوى الخلفيات الاعتقاديـة، والمناهـج، وآليـات العمل، وجـودة المنتوج، مما منحه قدرة على اسـتقطاب العملاء، وتوظيف الأموال، وجعله محط اهتمام كقطب مالي مرتقب غير تقليدي، وقادر عـلى تقديـم حلول أنجـع، وتوفـير الأرضية اللازمـة للتنمية الشـاملة في مجتمعـات العالم الإسلامي وحل مشكلاته الاقتصادية.

غـير أن السرعـة الكـبرى التي يتطور بهـا الاقتصاد العالمـي، والنظام المـالي الحديث، يسـتدعي من المشـتغلين بالصيرفـة الاسـلامية مضاعفة الجهـد بقصد رفع وتـيرة التطوير كذلك، على مستوى آليات العمل، والتسويق، ومراعاة المخاطر، ورفع مستوى الفعالية، والمردودية، والمهنية، والتخصص.

وهي كلها مطالب لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال النهوض بالبحث العلمي الذي يعتبر الأرضيـة الصلبة لكل عمليات التطوير، والتحديث،وتوسـيع دائرة الاستقطاب،المنشـودة في النظام المالي الإسلامي.

تأسيساً على تلكم الأرضية،تحاول هذه الورقة مقاربة جملة قضايا ذات صلة بتفعيل الخلفية البحثية العلمية،على النحو التالي:

**مدخـــل :**

- أهمية البحث العلمي في التنمية المجتمعية الشاملة .

- بين المصارف الإسلامية والبحث العلمي ، التأطير . التطوير .

**١ - التأطـــــــير . ( العقدي ، والعلمي الشرعي ):**

- الأبحاث والدراسات الفقهية والمقارنة .

- النوازل والفتاوى .

- الاجتهادت الفقهية في أحكام الصيرفة .

- بنك الفتاوى والنوازل القديمة والحديثة .

- تنظيم وتصنيف التراكم العلمي التراثي في فقه الأموال .

- التحديث والتكوين المستمر لتطوير آليات العمل لأعضاء هيآت الرقابة الشرعية .

**٢- التطـــــــوير .**

من خلال الأبحاث والدراسات في :

- خلق بنية قارة لمتابعة التطوير ( مراكز بحثية متخصصة في التطوير ) .

- ربط العمل المصرفي بالمؤسسات البحثية ( الجامعات ، والمعاهد التخصصية ) .

- دعم وتمويل المشاريع البحثية .

- دعم وتمويل المشاتل البحثية .

- تحفيز الحس الابتكاري الابداعي .

- تشجيع التفكير التخصصي : عقاري ، زراعي ...

- التكوين المستمر ، التقني ، والشرعي .

- تطوير وسائل العمل التكنولوجية .

- حماية الملكية الفكرية .

- خلق شبكة دولية تواصلية تفاعلية بين الباحثين في الصرافة الإسلامية .

- خلق بنية معلوماتية مرجعية للبحث التخصصي:(باحثين،علماء،معاجم،مؤسسات،أبحاث ودراسات ..).

- توفير الملتقيات التخصصية .

- ربط الكفاءة المهنية بالكفاءة الشرعية .

- التأهيل والتحديث الشرعي للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية .

- التأطير الجماهيري : الإعلام ، برامج التعليم .

- رفع مؤشر الكفاءة التسويقية ، لاستقطاب المؤسسات المالية الكبرى ، والعملاء .

- تطوير وسائل وتقنيات العمل .

- التدبير الأنجع للموارد البشرية .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

## مدخـــل

يشير واقع تزايد المصارف والمؤسسات الإسلامية حاليا في شتى أنحاء العالم إلى أن نظام الصيرفة الإسـلامية أصبح بعد حوالي أكثر من ٣٠ عاماً من العمل الدءوب، وحضوره في سـوق التعاملات المالية الدولية، قوة مالية وفكرية فلسـفية متميزة على مسـتوى الخلفيات الاعتقاديـة، والمناهـج، وآليـات العمل، وجـودة المنتوج، مما منحه قدرة على اسـتقطاب العملاء، وتوظيف الأموال، وجعله محط اهتمام كقطب مالي مرتقب غير تقليدي، وقادر عـلى تقديـم حلول أنجـع، وتوفـير الأرضية اللازمـة للتنمية الشـاملة في مجتمعـات العالم الإسلامي وحل مشكلاته الاقتصادية.

ومـن ثم، صار النظام المصرفي الإسـلامي في السـنوات الأخيرة محط أنظـار عدد كبير من المراقبين الماليين، وصار ينظر إليه كحل بديل حتى من قبل المؤسسـات الغربية التي شرعت في دراسة احتمالات جدواه في خدمة اقتصاداتها الوطنية المتداعية بفعل الأزمة المالية الأخيرة.

وهـي حقيقة يجـب اعتبارها من قبل جملة المهتمين بهذا المجال الحيوي في العالم الإسـلامي - مفكريـن، وفقهـاء، واقتصاديـين، ومسـتثمرين، وسياسـيين، ومشرعـين كل مـن مجـال اختصاصـه- مدعـاة لمزيـد مـن التفكـير في آليـات التحديـث والتطويـر، والتفعيـل على جميع المستويات المذكورة.

غـير أن السرعة الكبرى التي يتطور بها الاقتصاد العالمي والنظام المالي الحديث، يسـتدعي من المشتغلين بالصيرفة الاسلامية مضاعفة الجهد بقصد رفع وتيرة التطوير كذلك، على مستوى

آليات العمل ، والتسويق ، ومراعاة المخاطر ، ورفع مستوى الفعالية ، والمردودية ، والمهنية ، والتخصص .

وهي كلها مطالب لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال النهوض بالبحث العلمي الذي يعتبر الأرضية الصلبة لكل عمليات التطوير ، والتحديث ، وتوسيع دائرة الاستقطاب في النظام المالي الإسلامي .

فإذا كان من المعلوم بالضرورة لدى الجميع أهمية البحث العلمي في تطوير الحياة البشرية بشكل عام ، وتطوير أنماط العيش وأشكال المعاملات داخل المجتمع البشري ، وتوفير أنجع الحلول بعد رصد المشاكل ، في أفق تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة ، فإن نظام المعاملات المالية الإسلامية لاشك في حاجة أمس إلى الاستناد إلى المنهج العلمي الأكاديمي في التخطيط الاستراتيجي ، وتحديد الأولويات ، والتحديث ، وتراكم التجارب ، خصوصا في ظل الانتظارات الكبرى منه ، وأيضا في ظل التعقيدات الدقيقة التي أصبح يتميز بها نظام التعاملات المالية في العصر الحاضر ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن البحث العلمي يمكن اعتباره الرافعة الكبرى ، والرهان الأكبر في عملية التطوير على جميع تلكم المستويات .

ومن حيث الماهية ، يستدعي الحديث عن العمل المصرفي الإسلامي من الباحث الوقوف عند العنصرين الأساسيين المحددين لخصوصيات هذا العمل ومؤسساته ، وهما :

١ - **التأطير**: باعتبار كون العمل المصرفي الإسلامي مؤطراً بمقومات ، ومرجعيات ، وبنيات اعتقادية وأخلاقية ، ومصادر ، وآليات استنباطية فقهية .

٢ - **ثم التطوير**: بالنظر إلى العمل المصرفي كإطار مستحدث للمعاملات المالية ، ووعاء لتنزيل الأحكام الشرعية ، وهياكل تدبيرية ، وبنيات تنظيمية ، وكمساحة غير محدودة للاجتهاد ، وأيضا كسياق تاريخي ، وكواقع اقتصادي متفاعل مع محيطه ، لا مجال لتجاهله في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي .

إننـا بعبـارة أخرى أمـام معادلة : ثابت ومتحـول ؛ أمام مجال للفعـل في المجتمع البشري ، ولتدبير مصالح الأشخاص الذاتيين والمعنويين ومنافعهم ، تحت مظلة مرجعية نصية ومقاصدية معلومة ، وداخل حدود مساحة ما يتيحه الشرع ، أو ما لا يخالفه بالأحرى .

وهما المحوران الأساسـيان الكبيران اللذان تدور حولهما التطلعات البحثية العلمية بشـكل عام .

**١ـ التأطـــير :**

ونحن نقصد بالتأطير ضبط الخلفيات والموجهات الكبرى المحكَّمة في توجيه النشاط المالي وضبط حدوده على المستويات النظرية التنظيرية ، والاعتقادية ، والأخلاقية ، والتشريعية ، من المنظور الشرعي الإسلامي .

وهو ما يعني بالضرورة – من حيث المبدأ – حديثاً تأسيسياً عن منظومة تشريعية وهيكلية مؤسسـاتية ذات موجهات كبرى مؤطرة بمرجعية محدَّدة سـلفا هي مرجعية : الكتاب السـنة ، إلى جانـب ملحقاتهـا من مصـادر التشريع غير المجمع عليهـا : الإجماع ، القيـاس ، الاجتهاد ، الاستحسـان ، الاسـتصحاب ، العرف ، المصالح المرسلة ، سد الذرائع ، عمل الصحابي ،شرع من قبلنا .. إلخ.

وهـي أيضاً أصـول ومرجعيـات ، وخلفيات ، نسـتطيع الجـزم بمركزية البحـث العلمي الأكاديمـي في تطويرهـا ، وتفعيلهـا ، وتحديـث آليات اسـتيعابها وتنزيلهـا في العصر الحاضر ، وملاءمتهـا مـع النافع مـن خصوصيـات المنتوج المـالي الحديث ، والعلاقـات التعاقديـة المالية الحديثة.

فالحديث عن قدسـية النص المرجعي المقدس ( القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف) حديـث عـن مرجعية نصية مقدسـة لا مجال للخروج عنها أو مخالفتهـا ، إذ لا اجتهاد مع وجود

النـص على الحكم ، هذا أمر مسـلم بـه طبعاً ، لكن ما يتفرع عنها أو ما يسـتنبط منها ، لا يمكن اعتباره إلا اجتهادا بشريا ذا صلة بذات المجتهد ، ومؤهلاته العلمية ، ورؤيته وتوجهه الفكري ، وبالمتوفر لديه من آليات القراءة والفهم والاستنباط ، والمتاح له من مساحة الاجتهاد أحيانا .

كما أن له صلة بخصوصيات السياق التاريخي في أبعاده العلمية المعرفية ، والفكرية ، وربما السياسية أيضا ، والحضارية بمعناها العام .

إذا كان الأمر على هذا النحو في جملة النصوص المرجعية ، فإن مسألة القطعية والظنية ( في الثبوت وفي الدلالة على حد سـواء ) تطرح نفسـها كموجه أساسي قوي في عملية مقاربة النص / الدليل ، مما يسـتدعي من الفقيه / المجتهد كثيرا من الحذر من جهة ، وتنويع الآليات المعرفية والمنهجية في مقاربة ذلكم النص من جهة ثانية .

وهو المطلب الذي برع فيه سلف الأمة من الأئمة المجتهدين بحس تخصصي بحثي في غاية السمو والدقة والتحقيق والتمحيص ، بالنظر إلى خصوصيات السياق التاريخي آنذاك .

- ومـن هنا صح اعتبار تطوير المناهج الاسـتنباطية والاسـتدلالية فرعـا مركزيا من فروع البحث الفقهي المواكب لكل مراحل تطور التشريع الفقهي الإسلامي .

وبالتالي صح اعتبارها في القرن الواحد والعشرين كذلك ركيزة أساسـية من ركائز تحديث الرؤيـة الإسـلامية للمعامـلات المصرفية التي يتسـارع تطورها بوتيرة ذهب كثـير من الباحثين المعاصرين إلى أن الاجتهاد الفقهي الإسلامي لا يواكبها بالشكل المطلوب .

ولذلـك وجب الوقوف عند خطورة البحث العلمي في تطوير العمل المصرفي الإسـلامي عـلى هـذه الواجهـة ، فـإن مطلب التطويـر والتحديث لا يشـمل الهيـاكل ونظـم التدبير ونظم الاتصال ، ووسائل العمل التكنولوجية ، والتأهيل التقني للموارد البشرية وغيرها ، بل يشمل

أيضاً تحديث أشكال فهم وقراءة وتداول النصوص / الأدلة الشرعية ، وآليات الاستنباط ، وشروط الاجتهاد ، والفتوى التخصصية ، وغير ذلك .

كما أنه يشمل أيضاً تطويراً في المناهج المعتمدة بشكل عام في عملية تدريس المواد والمجزوءات والوحدات ذات الصلة بفقه المعاملات ، وتجديد المقومات والوسائل المعتمدة في العملية التعليمية ، سواء داخل الجامعات الإسلامية العصرية ، أو في أروقة المؤسسات العلمية الشرعية المعتبرة كالقرويين ، والزيتونة ، والأزهر ، أو في عموم حلقات العلم الشرعي بالجوامع والمساجد وغيرها .

- ولما كان فقه المعاملات الإسلامي داخلا في دائرة العلوم ذات الصلة بالشريعة الإسلامية الربانية ، فإن من الطبيعي أن يكون هذا التشريع في هذا الباب محكوما بخلفية دينية قوية ، منطلقة أساسا من قيم وتوجيهات الوحي والرسالة .

من هنا ، فإن من نافلة القول التأكيد فيما يتعلق بالبحث العلمي الأكاديمي في فقه الأموال - مثل غيره من الحقول المعرفية - ، على الأهمية القصوى التي تكتسيها جملة وسائل التأثير الروحية المعتمدة في الخطاب التوجيهي التربوي المعروفة ، من خلال المحفزات النفسية ، والوعظ ، والرقائق ، وإذكاء روح الغيرة على الدين الإسلامي ، والتذكير بالله تعالى ، وبسنة رسوله ﷺ وبالموت ، والآخرة ، والحساب العقاب ، والعرض الأكبر على الحق سبحانه ، والتذكير بالقصد التعبدي من كل تجليات حياة العبد المسلم ، في كل مستويات تجلياتها في الحياة اليومية ، الدائرة في فلك التعبد لله تعالى بعمارة الأرض ، بمقتضى الاستخلاف الرباني فيها [1] .

لكن حاجة البحث العلمي الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي الأكيدة إلى هذه المحفزات كخلفية اعتقادية دينية ، لا تقل أهمية عن حاجته كذلك إلى تحديث العقل الفقهي المسلم ،

(١) ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ سورة : البقرة / الآية ٣٠ .

والأخذ بأسباب التطور والتقدم والرقي ، من خلال تحديث آليات البحث ، وتطوير المناهج ، واعتماد المقاربات التحليلية النقدية ، والاستقرائية الإحصائية ، والمقارنة ، والتجريبية ، وتفعيل الطاقات والموارد البشرية ، واستقطاب الكفاءات والأطر المؤهلة .

ويجدر التنبيه هنا على ضرورة أن تنفتح الدراسات الفقهية الشرعية على بقية العلوم البحتة الخادمة ، وذلك باستقطاب الكفاءات والمواهب العلمية المحاسباتية والرياضية والبيداغوجية للانخراط في أنشطة البحث العلمي الشرعي .

يستدعي منا هذا الأمر الإشارة إلى واقع أن مضامين مقررات التدريس تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي في مؤسساتنا التربوية ، ومن الأبحاث والمقالات المتداولة في الأوساط البحثية ، يميل كثير منها إلى تجسيد مفهوم المقاربة « الانطباعية القيمية » ، وإلى تغليب طابع الخطابة والكتابة الحماسية ، المفتقرة أحيانا إلى الحس المنهجي العلمي الموضوعي ، بشكل قد يتخذه بعض خصوم الإسلام ذريعة للطعن في وجود نظرية اقتصادية إسلامية قابلة لمسايرة السوق المالية العالمية المعقدة ، وذات قدرة تنافسية عالية للأنظمة المسوقة حالياً .

وقد سلفت الإشارة في سياقات سابقة إلى أن عموم النظرية الاقتصادية الإسلامية ، مثل غيرها من النظريات المؤطرة لنمط التفكير والسلوك في المجتمع الإسلامي ، في حاجة إلى أن تتجذر بشكل قوي في بنية العقل المسلم بأشكال متعددة ، وعبر مراحل مختلف التطور البشري، منذ بدايات التلقي الأولى ، وبمختلف الوسائل البيداغوجية الممكنة .

فإلى جانب البعد التأطيري الأخلاقي والاعتقادي تعتبر هذه المواكبة نافذة في غاية الأهمية من الناحية البيداغوجية نحو رصد الحقول المعرفية الأكثر استفزازا لفضول المتلقي ، وبالتالي نحو تحديد ميولاته العلمية ، ومجالات القدرة على الإبداع لديه ، في مراحل إرهاصاتها الأولى ، في أفق دعمها تربويا ومعرفيا، بما يناسب فئته العمرية .

وهنا تبدو بوضوح أهمية الدعوة إلى استنفار خبراء التربية، وعلم النفس التربوي، للانخراط في مشروع لتأسيس منهجية علمية لتدريس الاقتصاد الإسلامي، في المؤسسات التعليمية بالعالم العربي على اختلاف مستوياتها، ابتدائية، وإعدادية، وثانوية (في مادة: التربية الإسلامية، والفكر الإسلامي ....)، وجامعية (في كليات القانون والاقتصاد والشريعة وأصول الدين وغيرها، وفي أقسام الدراسات الإسلامية والقانون العام والخاص وغيرها من الأقسام التي تحتوي مسالكها وفصولها على مجزوءات ذات صلة بالموضوع).

إن من شأن هذه المنهجية إخراج الاشتغال بفقه المعاملات المالية، وعموم الفقه الاقتصادي الإسلامي من دائرة الاهتمام العرضي بالصدفة، إلى دائرة التخصص الموجه توجيها علميا واضحا، وفسح المجال واسعا أمام نضج التصورات داخل العقل المسلم، وتطورها بشكل طبيعي تدريجي عبر مختلف المراحل العمرية للباحث في الاقتصاد الإسلامي.

ولن يكون الفقه الاقتصادي الإسلامي في هذا الأمر بدعا من بقية المجالات والحقول المعرفية، فقد جرى العمل بهذا المسلك البيداغوجي في جملة من التخصصات العلمية والحركية والإبداعية، كالتكنولوجيا، والهندسة، والرياضة، والفنون التشكيلية .. وغيرها.

بعبارة أخرى، إن الهيآت الرسمية المشرفة على التربية والتعليم النظاميين والحرين في العالمين العربي والإسلامي مدعوة إلى اتخاذ جملة إجراءات بيداغوجية لتشجيع الاشتغال بالاقتصاد الإسلامي - وضمنه فقه المعاملات المالية - ببرمجته كمادة ضمن مواد المنظومة التربوية الرسمية سواء في مراحل التعليم الأولية أو الثانوية.

أما الجامعي، فقد سبقت الإشارة [١] إلى أنه من الاختلالات الكبرى في المنظومة التربوية في كثير من أقطار العالمين العربي والإسلامي وجود كليات شرعية، وأقسام للدراسات

(١) البحث الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي - إشكالية المنهج - د. عبد الرحيم العلمي - كتاب أبحاث المؤتمر السابع للاقتصاد الإسلامي بجدة - ص: ٤٩٩.

الإسـلامية، وكليات للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، لا تشـتمل على أقسام خاصة للاقتصاد الإسلامي ، ولا يدرس فيها الاقتصاد الإسلامي ، أو فقه الأموال ، أو فقه المعاملات كوحدة ، أو كمادة أو مجزوءة ، وإن وجدت ، ففي سـياقات محدودة ، وبمناهج تقليدية إلقائية ، وبمبادرات فردية ، في غياب الدعم الرسمي أو ضعفه في معظم الدول العربية ، مما يفوت فرصة الاسـتفادة من الإمكانيات التي تمتلكها المؤسسـات الرسـمية الوصية ، لتوسيع دائرة الاشتغال العلمي والبحثي بهذا التخصص ، وتطوير وسائله .

تأسيساً على هذه الملاحظة ، فإنني أود أن أغتنم فرصة هذا اللقاء ، لأقترح على المؤتمر اعتماد ورقـة عمل في الموضـوع ترفع إلى الدول الأعضاء في جامعة الـدول العربية ، وفي منظمة المؤتمر الإسـلامي ، وخاصة إلى الوزارات القطاعية ذات الصلـة ( وزارات البحث العلمي ، وزارات التربية والتعليم ، وزارات التعليم العالي ، وزارات الأوقاف والشؤون الدينية وزارات الثقافة، وزارات الإعلام ... ) ، ثم إلى الهيئات الموازية الكبرى ذات الصلة ، كالإيسسكو ، والألسكو، ورابطـة الجامعـات الإسـلامية ، واتحـاد الجامعـات العربية .. الخ ،بشـأن تعميـم تدريس هذه التخصصات في مؤسسات هذه الدول.

– وفي سياق الحديث عن مفهوم ربط البحث العلمي بالمحيط السوسيو – اقتصادي الذي كثر تداوله في الأوسـاط الجامعية ، وفي إطار التطلع إلى تأهيل العقل الفقهي المسـلم لاستيعاب المسـتجدات الجزئيـة الدقيقة في سـوق الصيرفـة [1] ، نـرى أيضا ضرورة ربـط البحث العلمي الأكاديمـي الشرعـي بمحيطه أيضا ، من خـلال فتح المجال لطلبة التخصـص الشرعي لولوج دورات للتدريـب والمعاينـة ، والبحوث الميدانيـة ، بقصد إخراج تكويناتهم مـن دائرة التجريد والتنظير الفوقي ، وجعلها فضاء موضوعياً لاكتشاف ميولاتهم وكفاءاتهم وقدراتهم العلمية .

---

(١) يوجـد على طول العالم الإسـلامي ثروة هائلة تتمثل في المئـات من العلماء الأجلاء ذوي التكوين الشرعي العـالي ، غـير أن نسـبة هامة منهم ، تفتقـر إلى التكوينات الموازية : مثل الإعلاميات ، مبادئ الحسـاب ، مبادئ المحاسباتية ، اللغات الأخرى ... إلخ .

كما أن الحاجة ماسة إلى تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة العلماء وأعضاء هيآت الرقابة الشرعية، لإطلاعهم على مستجدات النظم المالية، والمنتوجات المستحدثة، في أفق تأطيرها من الوجهة الشرعية، وبحث إمكانية الاستفادة منها في إغناء التجربة المصرفية الإسلامية.

- كما أن الأبحاث والدراسات الفقهية المقارنة تعتبر من المقومات التي نؤمن بنجاعتها في تمكين المشتغلين بالعلوم الشرعية وعموم القائمين على الرقابة الشرعية من تمثل أفضل لأشكال وقضايا التداولات المالية المعاصرة، وتأهيلهم للاجتهاد الفقهي فيها.

إن الاختلاف بين أصول ومقومات النظام المصرفي الإسلامي، ونظيرتها في الاقتصاديات الوضعية، واقع أمر لا يمكن إنكاره بحال، لكننا لا نستطيع في المقابل إنكار ما يوجد في هذه الاقتصاديات الوضعية من مقومات ومن آليات للتفكير والتطوير والتنفيذ، مما يمكن أن يشكل رافدا من روافد التحديث المتواصل في إطار القراءة النقدية البناءة، والخلفية البراغماتية الموضوعية المجردة، فالحكمة ضالة المؤمن، و « شرع من قبلنا » إن لم يخالف شرعنا شرع لنا.

من هنا وجب التنبيه على أن أهمية الدراسات والأبحاث الفقهية المقارنة لا بالنسبة إلى الفقهاء والباحثين أي في مرحلة العطاء والإنتاج العلمي فحسب، بل تكتسي أهمية قصوى أيضا في مرحلة التحصيل والتكوين بالنسبة إلى طلبة العلوم الشرعية، فهي من أهم الأدوات المنهجية المساعدة على تمثل أفضل للإشكالات المالية المعاصرة، وللإجابات الشرعية عليها.

- ووجب التنبيه أيضا على أن القراءة النقدية لا ينبغي أن تستهدف النظم المالية الوضعية والتجارب المصرفية الإسلامية فحسب، بل كذلك مجمل المنتوج الاجتهادي الفقهي الإسلامي عبر التاريخ إلى يومنا، بصرف النظر عن ما ينبغي الحفاظ عليه من تقدير وإجلال للأئمة المجتهدين من السلف والمعاصرين.

- إن دراسة إحصائية لمجموع العلماء والباحثين والمهتمين المشتغلين بفقه المصارف الإسلامية تكشف حقيقة أنهم بدأ اشتغالهم به بإيمان قوي وصدق في خدمة الإسلام والتعريف به وبشمولية نفعه للبشرية ، غير أن جزءً غير يسير تعتري تعاطيهم لهذا العلم جملة من الاختلالات الجوهرية كالعاطفية والوجدانية ، والعمومية ، والتجريد ، وغياب منطق التخصص الشرعي، ومنطق البحث المشروعاتي ، والحس التجريبي ، وصعوبة مسايرة التحولات العالمية الحديثة في هذا المجال .

- كما أن تشتت الطاقات والكفاءات الإسلامية بفعل ضعف التواصل ، وضعف الدعم الرسمي المؤسساتي ... الخ ، يبين الحاجة إلى دراسة إحصائية حول العلماء والباحثين المتخصصين على اختلاف طبقاتهم في العلم ، ومذاهبهم ، بقصد وضع قاعدة بيانات بهذا الشأن ، وإلى تعدد الملتقيات الفقهية ذات المواضيع التخصصية ( الاقتصاد الإسلامي المقارن ، المشاتل التجريبية ، مستجدات التعاملات المالية الحديثة .. الخ [(١)] ) ، والملتقيات التنسيقية المنتظمة بين المؤسسات الجامعية الحاضنة لشعب أو مسالك أو كليات ذات صلة ، بقصد تبادل الخبرات ، وتقريب وجهات النظر ، وتوحيد مناهج العمل والتدريس ، وخلق مشاريع بحثية كبرى مشتركة .

- أما الأرضية الصلبة التي تمثل واجهة أساسية في هذا المجال ، فهي توجيه البحث الأكاديمي نحو الدراسات التخصصية فيما يتعلق بفقه الأموال في التراث الفقهي الإسلامي من خلال تكوين قاعدة بيانات لمصنفات القدماء في فقه النوازل ، والأحكام ، والأقضية ، والمسائل، والفتاوى ، والأسئلة ، والأجوبة ، ومصنفات السياسة الشرعية ، والحسبة وغيرها، التي تعتبر أهم مصدر لاجتهادات السلف في أحكام المعاملات المالية ، ثم إخراج ونشر نصوص هذا التراث الذي لا زال معظمه مخطوطاً .

---

(١) نجد في الضفة الأخرى أمثلة مثيرة للانتباه في ما يتعلق الملتقيات التخصصية الدقيقة . ففي أواخر سنة ٢٠٠٨ . مثلا انعقد مؤتمر دولي في مدينة دوسلدورف بألمانيا حضره ٩٣ خبيرا من ١٩ دولة حول : فوائد العمليات البنكية الجارية كليا عبر الانترنت ، من النواحي القانونية ، والتقنية ، والأخلاقية .

**٢ـ التطـــوير :**

ومن ناحية أخرى ، فإن حاجة النظام المصرفي الإسـلامي إلى تأهيل ورفع مستوى الكفاءة التخصصيـة العلميـة والمهنيـة في عملية التأطير الشرعي الفقهي ، مـن منظور علمي مدروس ، مواكب لمجمل المراحل العمرية ، والمسـتويات الدراسـية ، والأكاديمية ، لا تقل أهمية عن أهمية التطوير الإجرائي .

والمقصود بالتطوير هنا ، توظيف جملة الوسـائل المسـتحدثة فيما يتعلق بالهياكل التدبيرية ، والموارد البشرية ، وبرامج العمل ، وآليات التدخل ، والتخطيط الاستراتيجي ، وتوفير المعطيات ، وتحديث البيانات وغيرها ، من خلال خلق بنية قارة لمتابعة التطوير ، على شـكل مراكز بحثية متخصصة في التطوير في علاقته بالمحيط ، وهي بنية ذات واجهات متعددة للعمل :

- أهمها الجامعة : التي يفترض أن ترتبط أساسا بسوق الشغل ، وباحتياجات المجتمع، وتستجيب لتطلعاته في التنمية الشاملة .

ومثلما سبقت الإشارة إليه بشأن التأطير الشرعي ، فإن دور المؤسسات التعليمية يبتدئ مع المراحـل الأولى من العملية التعليمية - التعلُّمية ، بالكشـف عـن الميولات العلمية لدى المتلقي ، وتفعيلهـا في الاتجـاه الأكثـر فعاليـة ومردوديـة ، ثم يتواصل في مسـتويات الـدرس الجامعي بمسـتوى أعـلى من العمـق والتخصصية العلمية ، وبوسـائل تعليمية أكثر تطـورا وتنمية لحس الابتكار وللمهارات النظرية والتطبيقية على حد سواء ، وتنتهي بمرحلة الدكتوراه .

إلا أن دور الجامعة لا ينبغي أن يقتصر على التكوين في معناه التلقيني فحسب ، إذ يفترض فيها أن توفر أرضية علمية بحثية في مرحلة ما بعد الدكتوراه ، أيضاً ، حيث تبدأ مرحلة النضج الفكـري العلمـي والمنهجي لـدى الباحـث ، وبالتالي مرحلـة التطلع إلى الإنتـاج الفعلي داخل المحيط.

ومن هنا تأتي في نظرنا أهمية إنشاء المراكز والمعاهد البحثية، وأكاديميات العلوم المتخصصة، ومؤسسات للتدريب المهني، والتأهيل التخصصي، والتكوين المستمر الجديدة، وإدارج نظام الصيرفة المالية ضمن تلكم القائمة أصلا في مختلف بلدان العالم الإسلامي.

هذه المؤسسات التي يفترض أن لا يقتصر دورها على التكوين فحسب، بل يتجسد أيضا في تلبية الاحتياجات المستمرة للسوق إلى العمالة المؤهلة، وإلى الأفكار، والمشاريع، والحلول للمشاكل القائمة.

إن دور الجامعة إضافة إلى كل ذلك يتجسد في خلق البيئة البحثية القادرة على تلبية احتياجات القطاع على مستويات:

- الأبحاث والدراسات التطويرية.
- مخططات المشاريع الاستشرافية المستقبلية.
- الخبرات الاستشارية التخصصية.
- الكفاءات التدبيرية.
- المشاتل التجريبية.
- المهارات التكنولوجية.

هذا مع التنبيه على أهمية الاستثمار العلمي في الترجمة، لا في عملية التطوير والانفتاح على التجارب المختلفة فحسب، بل أيضا في توفير الأرضية للدراسات النقدية والمقارنة.

وهي كلها عبارة عن أوراش كبرى في حقل الدراسات المالية تستدعي في واقع الأمر تفعيلا للشراكة الحقيقية بين المؤسسات المصرفية والمؤسسات المعنية بإنعاش هذا القطاع، وبين المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي.

وطبعاً ليس السياق مناسباً لتفصيل الكلام عن واقع البحث العلمي بالجامعات العربية في هذا المجال ، لكن تكفي الإشارة إلى أن دراسة ميدانية أنجزها بعض الباحثين في جامعة شتوتغارت الألمانية حول الموضوع خلصت إلى أن :

الغلاف الزمني المخصص لتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الألمانية بشكل عام كمجزوءات أو وحدات قيمة (Modules / Unités de valeur) أو كأقسام مستقلة ، أو على هامش وحدات أخرى ضمن أقسام غير تخصصية ، ( النظم الادارية في القرون الوسطى ، نظم الدول الإسلامية ، تاريخ الاقتصاد ، النظريات الاقتصادية ، الاقتصاد المقارن ، ... ) وبصرف النظر عن الزاوية التي تدرس منها : نقدية ، تأريخية ،موضوعية ، منحازة ، مدافعة ، رافضة ... الخ ، وبصرف النظر عن كون القائمين على هذا التدريس مسلمين أو دارسين غربيين ،

بصرف النظر عن كل تلكم الحيثيات ، فإن هذا الغلاف الزمني يضاعف بنسبة ٢٥ مرة الغلاف الزمني المخصص للمواد نفسها ، وللوحدات والمجزوءات نفسها في مجمل جامعات دول المغرب العربي الخمس .

كما أن المراكز البحثية المنكبة على مشاريع بحثية متخصصة في محاور ذات صلة بالاقتصاد الإسلامي ونظام معاملاته المالية تضاعف نظيرتها في دول المغرب العربي ١٧ مرة .

ناهيك عن نسب المخصصات المالية ، والموارد البشرية ، وأدوات العمل ، وآفاق الاندماج الوظيفي وغيرها [١] .

❊❊❊

(١) آفاق الاقتصاد الإسلامي في دول المغرب العربي – عبد القادر بن يعلى – دراسة ميدانية – ص : ٣٤٢ .

– وإضافة إلى التعليم والبحث الجامعيين ، فإن النظام الرسمي العربي والإسلامي ، مدعو كذلك إلى تشجيع البحث التطويري في الصيرفة الإسلامية على المستويين النظري والتطبيقي من خلال :

– الرفع من نسبة مخصصات البحث العلمي من الناتج الوطني الخام ، ثم الرفع من نسبة مخصصات القطاع ضمن تلكم المخصصات .

– تحفيز الحس الابتكاري الابداعي .

– حماية الملكية الفكرية في هذا المجال .

– تمويل المشاتل البحثية ، والمشاريع التجريبية التطويرية .

– الرفع من مؤشر تمويل المشاريع المالية ذات الصبغة الإسلامية ضمن قروض تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة المعمول به حاليا ، والتي يمكن أن تمثل في حد ذاتها عينات للدراسة باعتبارها مشاتل تجريبية نموذجية .

– تشجيع ودعم إنشاء المقاولات ذات الصبغة الاستشارية والخبرية في مجال تطوير العمل المصرفي .

– دعم الأبحاث والدراسات الميدانية .

– تنظيم الملتقيات التخصصية .

– تطوير الشبكة التواصلية التفاعليةبين الباحثين في الصرافة الإسلامية دوليا.

– خلق بنية معلوماتية مرجعية للبحث التخصصي: (معاجم ، باحثين ، علماء ، مؤسسات، أبحاث ودراسات .. ) .

- تنظيم الملتقيات التدريبية ، ودورات التكوين المستمر مع ربط الكفاءة التكنولوجية والتطويرية المهنية بالكفاءة التأطيرية الشرعية .

- دعم عملية التحديث والتطوير في وسائل العمل والبحث والتواصل من خلال تيسير إمكانيات ولوج الباحثين إلى وسائل التكنولوجيا المتطورة .

- التوجيه والتحسيس الجماهيري من خلال وسائل الاتصال والإعلام ، للتوعية بأهمية قطاع المصرفية الإسلامية كقطاع دراسي بحثي أولا ، وكقطاع استثماري ثانيا .

***

وإضافة إلى أجهزة الدولة ، فإننا نعتقد بأن عدداً من الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمعات العربية والإسلامية مدعوة إلى لعب دور حيوي في هذا المجال، وأهمها :

**هيئات المجتمع المدني : جمعيات الدعم والتأطير الثقافي ،والجمعيات الخيرية :**

التي ينتظر منها القيام بدور توعوي تحسيسي وتأطيري يستهدف عموم الفئات العمرية في المجتمع ، يهدف من جهة إلى توجيه الطاقات الفكرية في الأمة ، خاصة منها الشابة نحو الاهتمام بهذا التخصص العلمي ، ومن جهة أخرى إلى استقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع ، بالتركيز على ما يتيحه من فرص اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت ، من خلال خلق فرص جديدة للشغل ، وخفض مؤشر البطالة .

**المؤسسات الوقفية :** وهي مؤسسات لا يجادل أحد في الدور الكبير الذي لعبته عبر التاريخ في خدمة المجتمع الإسلامي ، وهو دور ندعو إلى استمراره في أشكال عصرية متطورة مثل : وقف البحث العلمي ، أو وقف التجارب التطويرية أو ما شابه [١] .

(١) انظر : مؤسسة الوقف في التطبيق المعاصر : نموذج الأوقاف في الجمهورية اللبنانية – مروان عبد الرؤوف قباني – ص ١١٣ . دور الوقف الإسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية – عبد اللطيف محمد الصريخ – ص : ٥٥ .

**الهيـآت التشريعيـة ( البرلمانـات ، ومجالس الشـورى ) ، ثم الهيآت القانونيـة**: وهي أطراف تتجلى أهميتها في :

– التأثـير عـلى الدولـة وإقناع وجهـات القرار بجدوى نظـام المعاملات المالية الإسـلامية الحديـث ، كفاعـل تنمـوي اقتصادي ، وبالتـالي جدوى حضـوره ضمن المقررات الدراسـية ، ومخصصات البحث العلمي .

– توجيـه البحوث والدراسـات التشريعيـة والتخطيطية المحلية نحو آفاق اسـتيعاب هذا النظام المصرفي ، واستصدار التشريعات الكفيلة بوضع الإطار القانوني له كنظام للتعامل المالي ، ولمنتوجه ، وللاستثمار المالي فيه كقطاع حيوي ، وإدراجه ضمن بنود المزانيات السنوية لوزارات المالية ، خصوصا فيما يتعلق بمخططات الاستقطاب الاستثماري .

– التكييـف القانـوني لمقومـات هذا النظام مـع المقتضيـات القانونية المعمول بهـا في العالم العـربي، والتي تصنف أغلبيتها ضمن القوانين الوضعية . بل إن بعضها يمثل نسـخا معدلة من القوانين الموروثة عن الدول الاستعمارية .

***

لكـن في المقابـل ، لا بد من الإشـارة إلى أن العلاقة بـين المنظومة البحثية وبين المؤسسـات المصرفية الإسلامية علاقة جدلية في ما يتعلق بتحمل المسؤولية تجاه النهوض بالقطاع .

فـإذا كانـت المؤسسـات الأكاديميـة والمراكـز البحثيـة مدعوة إلى ربـط مسـاراتها التربوية ومشـاريعها البحثيـة بتلبية احتياجـات القطاع نظريـا وتقنيا ، فإن المؤسسـات المصرفية مدعوة كذلـك إلى لعـب الدور الكبير في دعم البحث العلمي في هذا المجال ، مما يجعلها طرفا مسـتفيدا وفاعلا في نفس الآن .

ومن ثم فإن المؤسسات المصرفية بدورها معنية بجملة ما سبقت إليه الإشارة بشأن أشكال وتجليات ومظاهر ومستويات الدعم الموجه لبنيات البحث العلمي : التمويل ، والتشجيع ، والتحفيز ، ... خصوصا فيما يتعلق بتشجيع التفكير التخصصي من خلال القضايا الإشكالية ذات الأولوية ، والمستجيبة لحاجة قائمة أصلا لديها ، ولدى سوق العمل المصرفي الإسلامي ، وفيما يتعلق بالتطوير والابتكار في صيغ التمويل والاستثمار ، وبالإجراءات والوسائل الكفيلة برفع المؤشرات الأساسية :

- مؤشر النجاعة في تدبير الموارد البشرية.

- مؤشر التنافسية .

- ومؤشر الكفاءة التسويقية ، الموجهة لاستقطاب العملاء والمستثمرين في أوساط المؤسسات المالية الكبرى .

إن خلق بنية بحثية داخل دوائر المؤسسات المصرفية الإسلامية لا تنحصر أهميته في تدبير عملية الانخراط في دورة الإنتاج بالصورة الأمثل عبر تطوير آليات العمل فحسب ، بل يمكن أن يحولها إلى مؤسسات ذات قوة اقتراحية مؤثرة في توجيه اقتصادات الدول ، بالنظر إلى توفرها على رصيد عال من الخبرة النظرية والفعلية في السوق ، على غرار ما نجده في عدد من المؤسسات الدولية المهيمنة ، وعلى رأسها البنك الدولي .

* * *

## التوصيــات

تأسيساً على ذلك ، نعود مجددا للتأكيد على ما سبقت إليه الإشارة بشأن صياغة ورقة عمل يتبناها المؤتمر يتم رفعها إلى الهيئات الرسمية الكبرى ذات الصلة مثل :

- الإيسسكو ، والألسكو ، ورابطة الجامعات الإسلامية ، واتحاد الجامعات العربية ... إلخ.

- الوزارات القطاعية ذات الصلة ، بدول العالم العربي والإسلامي ( وزارات المالية ، والتربية الوطنية ، والتعليم العالي ، والبحث العلمي ، والأوقاف والشؤون الإسلامية ، والإعلام ، وغيرها .. ) ،

- ثم الهيئات التمثيلية الكبرى : كجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، اتحاد المغرب العربي ، مجلس التعاون الخليجي ،وغيرها من التجمعات الإقليمية .

تدور هذه الورقة حول الدعوة إلى الاستناد إلى أرضية البحث العلمي الأكاديمي لبناء قوة اقتصادية مالية في عالم تحكمه التكتلات القطبية ، وتفعيل دوره كرافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وذلك من خلال :

- تبني مخططات استراتيجية على المديين المتوسط والبعيد لتثبيت الصيرفة الاسلامية ورفع حصتها ضمن مقررات المنظومة البيداغوجية الرسمية ، بمختلف مراحل التدريس .

- تعميم تدريس هذه المادة في كل الجامعات العربية والإسلامية ، وفي كليات العلوم والتقنيات والآداب والشريعة والقانون .

- رفع نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية على المستويين الفقهي التأطيري ، والتطويري التقني .

- دعم بنيات البحث الموازية ، وخلق هيآت للبحث والتطوير والتكوين المستمر لفائدة الأطر التقنية التدبيرية ، وأطر الرقابة الشرعية على حد سواء .

- دعم انخراط الجامعة في المحيط السوسيو - اقتصادي .

- دعم نشر الأبحاث والدراسات الفقهية الشرعية ( تحقيقا ودراسة وتحليلا ونقاشا ) ، والإعلامية ، والقانونية ، والإحصائية ، والميدانية ..الخ .

- دعم أعمال الترجمة من اللغات الأخرى .

- دعم عملية التحديث في وسائل البحث وأدواته التكنولوجية .

- توفير إمكانيات التواصل وتبادل الخبرات بين الباحثين بعقد الملتقيات التخصصية الدقيقة .

- حث القرار السياسي الرسمي على الاستناد إلى خبرة هيآت البحث العلمي في عملية الرصد ، والمتابعة ، وتحديد المسارات ، على غرار الدول المتقدمة .

- تحفيز المؤسسات المصرفية على الاستثمار في البحث العلمي ودعم هيآته ، بتبني المشاريع البحثية ، وتمويلها ، والاستفادة من خبرتها .

***

# المصـادر


**القرآن الكريم :**

- البحـث الأكاديمي في الاقتصاد الإسـلامي - إشـكالية المنهـج - د . عبد الرحيـم العلمي - المؤتمر السابع للاقتصاد الإسلامي - جدة - ١ -٣- أبريل - ٢٠٠٨ - ص : ٤٩٥ وما بعدها .

- « إستراتيجية مقترحة متكاملة للتعليم في مصر والوطن العربي « - طه مطر - مؤتمر البحث العلمي وآفاقه في الوطن العربي - دمشق - سوريا - ديسمبر - ٢٠٠٦ .

- بنـوك تجاريـة بـدون ربا - محمد عبد الله إبراهيم الشـباني - عالم الكتب للنـشر والتوزيع - الرياض ١٩٨٧ م .

- المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية - محمد عبد المنعم أبو زيد - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - دراسات الاقتصاد الإسلامي ٧- ١٩٩٦ .

- رسالة البنك الإسلامي ومعايير تقويمها - عبد الشافي أبو الفضل - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - دراسات في الاقتصاد الإسلامي - (٥ ) - ١٩٩٦.

- المصـارف الإسـلامية ، مصـادر الأمـوال واسـتخداماتها وموقفهـا من السياسـة الائتمانيـة للبنوك التجارية، مع دراسة المشاكل المحاسبية - إبراهيم الصعيدي - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- جامعة عين شمس - كلية التجارة - ١٩٨١ م .

- دور البنـوك الإسـلامية في مجال التنميـة - أحمد محمد علي - المعهد الإسـلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية - جدة . ١٩٩٥ م.

- فتـاوى تتحدى الإهمال،في شفشـاون وما حولها مـن الجبال - جمع وتنظيم : محمـد الهبطي المواهبي - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الرباط - ١٩٩٨ .

- كتاب الولايات - الونشريسي - المطبعة الجديدة - الرباط - ١٩٣٧ .

- المعيار المعرب - للونشريسي - منشورات وزارة الأوقاف - مطبعة فضالة المحمدية - ١٩٨١ .

- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - للحطاب - مكتبة النجاح .طرابلس - لا ت.

- حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل - دار الفكر - بيروت - ١٩٧٨ .

- الاجتهادات الفقهية في نوازل الوقف عند المالكية - د.عبد الرحيم العلمي - مجلة اوقاف - ع ١٢ - س ٧ - مايو ٢٠٠٧ - الكويت .

- نوازل العلمي . عيسى بن علي الحسني ( ق ١٢ هـ ) - تحقيق : المجلس العلمي بفاس - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - مطبعة فضالة - المحمدية - ١٩٨٦ .

- فتاوى قاضي الجماعى أبي القاسم بن سراج - الأندلسي - تحقيق محمد أبو الأجفان - منشورات المجمع الثقافي بأبو ظبي - ٢٠٠٠ .

- نوازل البرزلي - ت ٨٤٤ هـ - مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - تحت رقم ٢١٩٨ د - ضمن مجموع.

- النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي ( من القرن ٦ إلى القرن ٩ هـ )- محمد فتحة - منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالدار البيضاء - مطبعة المعارف الجديدة- ١٩٩٩.

- مؤسسة الوقف في التطبيق المعاصر : نموذج الأوقاف في الجمهورية اللبنانية - مروان عبد الرؤوف قباني - مجلة أوقاف - عدد تجريبي - نوفمبر ٢٠٠٠ .

- التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية ( دراسة حالة جمهورية مصر العربية ) - مليحة محمد رزق - ط ١ - ٢٠٠٦ .

- بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات : جامعة اليرموك نموذجا - محمد موفق الأرناؤوط- مجلة اوقاف - ع ٧ - س ٤ - ٢٠٠٤ .

- الوقف على المؤسسات التعليمية ، كلية التكنولوجيا نموذجا - د . حسن محمد الرفاعي - مجلة اوقاف - ع ١١- س ٧ - ٢٠٠٧ .

- تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي - بحوث ومناقشات ندوة : نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي - عبد الله السيد ولد اباه .

- دور الوقـف الإسـلامي في تنميـة القـدرات التكنولوجية – عبـد اللطيف محمد الصريـخ – الأمانة العامة للأوقاف – الكويت – ط١ – ٢٠٠٣ .

- دور الوقـف في تنتميـة المجتمـع المدني – د.ابراهيم محمـود عبد الباقي – الأمانـة العامة للأوقاف – الكويت – ط ١ – ٢٠٠٦ .

❋ ❋ ❋

- Encouraging Specialist thought : real estate , agricultural ...

- Continuous training : technical and jurisprudential .

- Development of working technologic Tools .

- Protection of intellectual property.

- Creating an international interactive communication network between researchers in Islamic banking .

- Creating an information infrastructure reference for specialized research : (researchers, scientists, dictionaries , institutions, research and studies ..).

- Providing specialized forums .

- Linking professional competence with jurisprudential competence .

- Rehabilitation and Update of the staff working in the Islamic financial institutions .

- Public Framing : media and education programs .

- Raise the marketing efficiency index in order to attract major financial institutions, and clients .

- Development of tools and work techniques .

- The most effective measure of human resources



Basing on this ground , this paper will try to approach a number of issues related to activating the scientific research background , as follows:

Entrance:

- The importance of scientific research in overall community development.

- Between Islamic banks and scientific research : framing

And development.

1 – Framing :

- Jurisprudence and comparative research and studies .

- Ancient Judicial questions and decisions ( Nawazil ).

- Jurisprudence development : Ijtihad in terms of banking.

- Bank of ancient and modern fatawa .

- Organization and classification of scientific accumulation of traditional financial jurisprudence .

- Modernization and continuous training for the development of work mechanisms for the members of scientific bodies .

2 – development . Through research and studies in :

- Creating a permanent structure for the following up on amelioration (research centers specialized in amelioration ).

- Linking the banking experiences with research institutions (universities, and specialized institutes).

- Supporting and financing research projects.

- Supporting and financing research nursery.

- Stimulating the creative and innovative sense.

# The role of scientific research in advancement of the banking Business.

## Prof . dr . Abderrahim Alami

**Abstract**

The reality of growing of Islamic banks and institutions currently in various parts of the world , indicates that the system of Islamic banking became , after about more than 30 years of hard work , and respected presence in the international market of financial transactions, a distinct financial and intellectual and philosophical strength , in level of backgrounds, and methodology, and working mechanisms, and product quality , which gives him the ability to attract customers , and capitals investment , and make it In the center of attention as an expected non-traditional financial pole , which is able to provide effective solutions , and a ground for development of Islamic world societies , and solutions for its economic problems .

However, the rapidly development of the global economy and the modern financial system , require from the Islamic Banking experts a double effort in order to raise the pace of amelioration at the level of the working mechanisms , marketing, taking into account the risks , increased productivity , profitability, professionalism , and specialization.

All of those demands could be achieved only through the **advancement**

of scientific research , which is the solid ground of each development , modernization and expansion of the attracting circle desired in the Islamic financial system .